رســـــالـــة

في النزول والمعية وإثبات الصفات

لشيخ الإسلام

أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية «رحمه الله»

(٦٦١ـ ٧٢٨) هـ

ويليـــه

فصل من محنة شيخ الإسلام ابن تيمية «رحمه الله»

تحقيـق وتعليق

علي بن عبدالعزيز بن علي الشبل

عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه والمسلمين

دار علوم السنه للنشر والتوزيع

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

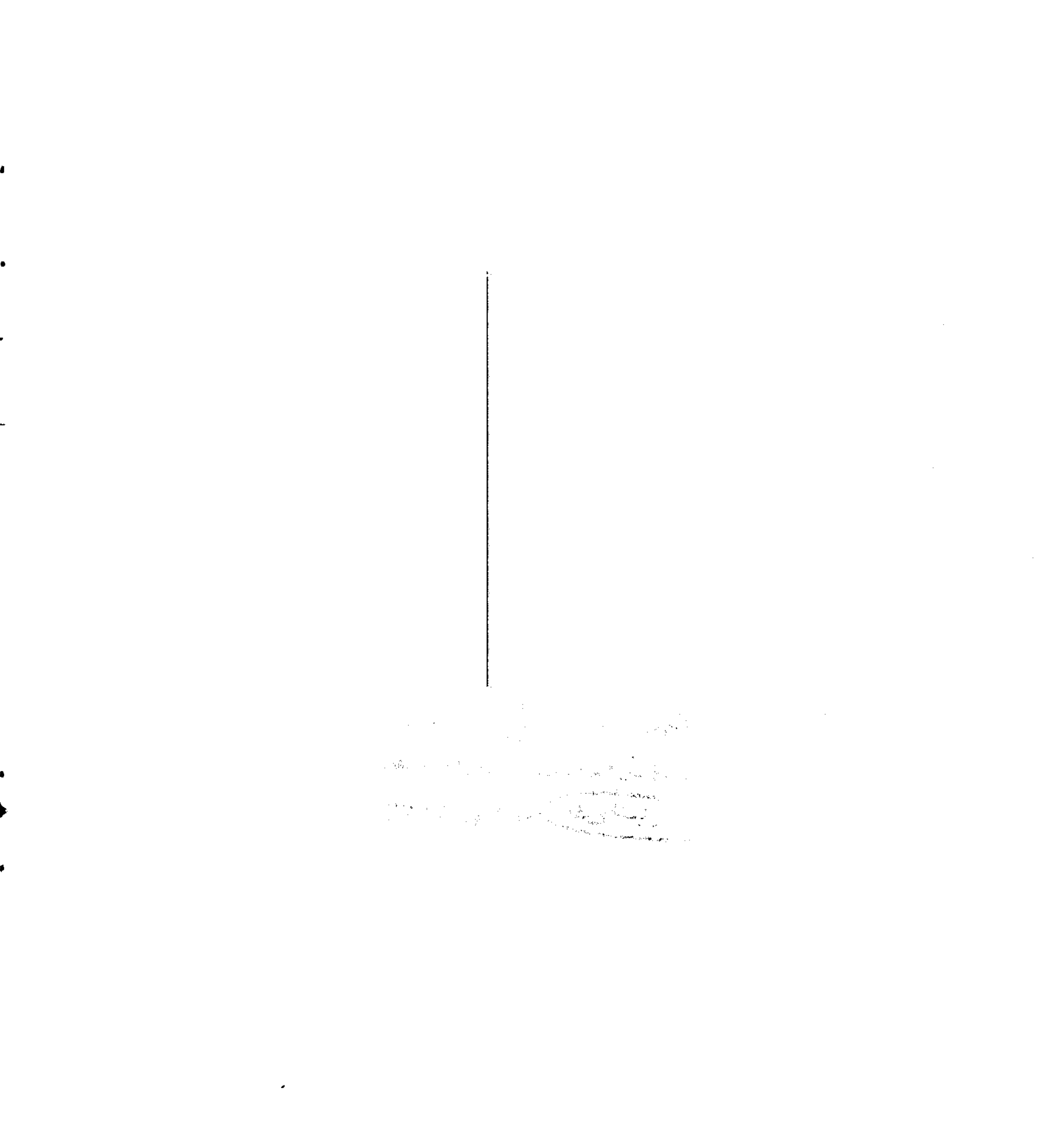
ابن تيميه ، أحمد بن عبدالحليم
رسالة في النزول والمعية وإثبات الصفات .- الرياض.
١٤٤ ص ؛ ١٧ × ٢٤
ردمك : ٩ - ٢ - ٩٣١١ - ٩٩٦٠
١- الأسماء والصفات أ- الشبل ، علي عبدالعزيز (محقق) ب- العنوان
ديوي ٢٤١ ٢١/٣٢٩٢

رقم الإيداع : ٢١/٣٢٩٢
ردمك : ٩ - ٢ - ٩٣١١ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

دار علوم السنة
للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٤١٤٠٠١٩
المملكة العربية السعودية
الرياض
ص.ب : ٥١٠٩٠ الرمز البريدي : ١١٥٤٣





تقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً. أما بعد:

فهذه تحفة من تحف شيخ الإسلام ابن تيمية، وفتوىً من فتاواه في باب الأسماء والصفات، **تُطبع لأول مرة**، ـ في علمي ـ. وهي تتناول المسلك الواجب على المسلمين؛ تجاه أسماء الله وصفاته ليحققوا توحيد ربهم بأسمائه وصفاته.

كما تتناول صفة المعية العامة ومعناها ومقتضاها، وإبطال زعم النفاة والغلاة لهذه الصفة. وهي المعية العامة لجميع المخلوقات المقتضية للإحاطة والاطلاع كما قال سبحانه: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ (٧)﴾.

أما المعية الخاصة فهي معية الله بعلمه **لمخصوصين**: هم أولياؤه وعباده المخلصون، وتقتضي نصره لهم وتأييده،

وإحاطتهم وعنايته الخاصة بهم، كما وردت هذه المعية في آيات كثيرة منها: قوله تعالى في سورة براءة ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾. وقوله في طه عن موسى وهارون: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ وقوله في آخر النحل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨].

وقوله في آيات عديده ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ و﴿ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾.

كما قرَّر الشيخُ أبو العباس بنُ تيمية رحمه الله في هذه الرسالة المختصرة قواعدَ في الأسماء والصفات تناسب الردَّ على الطوائف المختلفة، المخالفة للحق الواجب فيها، كذلك أبان عن ردود النفاة بعضهم على بعض، وإلزام بعضهم بعضاً؛ لاضطراب مناهجم، وتهافت أدلتهم، على حدِّ قول القائل:

حججٌ تهافت كالزجاج تُخالها
حقاً وكلٌّ كاسر مكسور

كما أبان في آخرها عن التأويل عند المتأخرين، وبيَّن مذمته والمواقفَ الثلاثة للأهل السنة منه.

كل ذلك وغيره دبَّجته يراعُه رحمه الله في هذه المسأله الصغيره بكمِّها، الواسعةِ بمضمونها.

وفي ختامها أنوّه شاكراً بمراجعة هذا العمل من عدد من

أصحاب الفضيلة العلماء جزاهم المولىٰ خيراً، وهم:

١ ـ معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان.

٢ ـ وفضيلة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك.

٣ ـ فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد الغنيمان.

٤ ـ وفضيلة الشيخ عبدالرحمن بن صالح المحمود.

أسأل الله أن ينفع بها، وبعلوم الشيخ الخاصَّ والعامَ، وأن يجزيه عن الإسلام وأهله خير الجزاء، وأن يتقبل هذا العمل عنده، ويحقق به رضاه والزلفى لديه ويورثنا به الفردوس الأعلىٰ مع الرضىٰ لوالدينا ومشايخنا والمسلمين آمين. اللهم صلِّ على محمدٍ وآله وسلّم تسليماً.

في الرياض حرسها الله

١٤١٨/٦/١٢

الرياض ١١٤١٥ ص. ب ٦٣١٢٨ ـ فاكس ٢٢٧٥٩٠٠

بريد إلكتروني:

Ali SHBEL @ Hot Mail. Com

* وصف النسخة المخطوطة :

وجدت هذه الرسالة ضمن مجموع رقم (٣٥٣٧) من مخطوطات مكتبة تشستربتي[١] بدبلن ـ إيرلندا .

وهي الرسالة السادسة منه، وعنون المفهرسون لها بهذا العنوان : «**رسالة في النزول**» .

وتقع المخطوطة في ست لوحات تبدأ من ورقة (٥٩ ـ ٦٥)، وفي اصطلاح المفهرسين من (٦٠ ظهر ـ ٦٥ وجه)، **والمخطوطة بكاملها مصورة** مرفقة هنا عقب هذه الدراسة .

وفي كل لوحة صفحتان، في كل صفحة ١٧ سطراً، متوسط ما في كل سطر منها عشر كلمات .

وخطها نسخي معتاد واضح ، إلا أنه في التصوير الفلمي ،

---

(١) وهذه المكتبة جمعها وملكها رجل اسمه «تشستربتي» بمدينة دبلن بأيرلندا ـ المملكة المتحدة: «انجلترا» ـ ثم بعد وفاته بمدة جُعل للمكتبة مجلس أمناء يرعىٰ شؤونها ويشرف على محتواها من المخطوطات والمطبوعات وغيرها، حتى أصدر المجلس فهارس لمخطوطات المكتبة في تسعة مجلدات . ترجمت بعدُ في ثلاثة أجزاء. ومما يناسب ذكره أن تشستربتي هذا كان مهندساً مدنياً، وعني بجمع المخطوطات، ولا يعنيه أي مخطوط! بل ما تميز منها: بالقدم، أو بكتابة مؤلفه له، أو عليه قلمه، أو قرئ عليه، أو بخط أحد تلامذته أو عصره، أو كثرة التوثيقات والسماعات والقراءات عليه . . . إلخ .

ثم ما سحب منه ورقياً غير واضح!

وميزة هذا المجموع ـ بما فيه رسالتنا هذه ـ تظهر في قدم نسخها إلى درجة قربها من عهد المؤلف رحمه الله.

حيث نسخها الشيخُ: عليُ بن حسن بن محمد الحرَّانيُّ، فهو حراني كالشيخ ابنِ تيمية، وكان نسخها في ٥/ ٣/ ٧٥٦هـ كما هو مثبت في آخرها. أي بعد وفاة شيخ الإسلام بنحو ثمان وعشرين سنة.

وتم نسخ كامل المجموع في ٢٢/ ٣/ ٧٥٦هـ بقلم ناسخه جزاه الله خيراً، وبقية الميزات تأتي إن شاء الله.

وقياس النسخة الأَصلية هكذا [٨, ١٥ × ١٢] سم.

محتويات المجمـوع:

حوى هذا المجموع عدة رسائل كلها لشيخ الإسلام هي كالتالي:

١ ـ شرح حديث النزول. من (١ ـ ٢٥).

٢ ـ الوصية[1]. من (٢٥ ـ ٣١).

٣ ـ رسالة في القيام بعد الأذان الأول يوم الجمعة من (٣٢ ـ ٤٠).

٤ ـ الرسالة العدوية. من (٤١ ـ ٤٣) لقطعة منها.

---

(١) هذا المخطوط والذي قبله قيد التحقيق، إن شاء الله.

٥ ـ القاعدة المراكشية من (٤٣ ـ ٦٠).
٧ ـ مسائل وفتاوى متنوعة من (٦٦ ـ ٩٧).

* **مميزات هذه النسخة:**

١ ـ قرب عهد نسخها من عهد المؤلف ـ كما سبق ـ مما يعزز كونها منسوخة عن أصل منضبط.
٢ ـ النسخة مقابلة على أصلها مرة واحدة، يدل عليها الدائرة المنقوطة بنقطة واحدة.
٣ ـ كذلك عليها بعض التصحيحات بحاشيتها الجانبية.
٤ ـ درج الناسخ على تسهيل الكلمات المهموزة نحو:ساير وفايدة والدلايل. وهي سائر وفائدة والدلائل.

عيوب هذه النسخة:

للعمل في التحقيق على نسخة وحيدة هموم وعيوب يدركها المشتغل به، ومن ذلك أن في هذه النسخة على جودتها ومميزاتها ـ عيب في سقط كبير مُخلٍّ للمعنىٰ يُراد التنبيه على موضعه، حاولت استدراكه من كلام الشيخ في بعض تصانيفه، وأرجو التوفيق في ذلك.

كما أنه لا يليق حبس الانتفاع بالمخطوطة حتى العثور على نسخة أخرى أقابلها عليها!

*** عنوان المخطوطة :**

لم يرد على المخطوطة عنوان، وإنما مسألة سُئِلَ عنها الشيخ ثم جوابه، ككثير من المسائل والفتاوى والرسائل التي تعرض عليه فيجيب عنها .

ولقد اجتهد المفهرسون للمجموع فوضعوا هذا العنوان «رسالة في النزول» استشفافاً له من عنوان هذه المسألة! وإن كان هذا العنوان في الحقيقة لبعض مضمونها .

وعلى هذا فقد اجتهدت بوضع عنوان يوافق المضمون إلى درجة كبيرة، وهو: «**رسالة في النزول والمعية وإثبات الصفات**» . حيث وافقني عليه العلماء .

*** وقد قرّر الشيخُ رحمه الله فيها عدةَ أمور، منها:**

١ ـ الطريقة والمنهج الواجبان في مسائل الدين عموماً، وباب الأسماء والصفات منها على وجه الخصوص .

٢ ـ معنى معية الله لخلقه المعية العامة كما في آية المجادلة ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الآية، وأنه معهم بعلمه بدلالة القرآن والإجماع .

٣ ـ ذم التأويل في نصوص الكتاب والسنة، بعدة دلائل .

٤ ـ الرد على من زعم أن معية الله تقتضي المخالطة والممازجة. وهو الغلط الذي يتوهمه منكروا أو ممثلوا

معية الله .

٥ ـ قواعد في الرد على نفاة بعض الصفات أو كلها :

أ ـ أن القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر .

ب ـ أن العقل يدل على ما نفاه النفاة نظير دلالته على ما أثبتوه لله من الأسماء والصفات، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلات

٦ ـ الرد على الأشاعرة والمعتزلة الجهمية والباطنية القرامطة .

*** ثبوت نسبة الرسالة لمؤلفها:**

ثبوت نسبة هذه الرسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية واضح من عدة جهات :

١ ـ ما نُصَّ عليه في السؤال من أنه مُوجَّه إلى شيخِ الإسلام ابنِ تيمية، ثم جوابه عنه .

٢ ـ كون المجموعِ كلِّه منسوباً للشيخ بخط ناسخٍ واحد، مُقابَلٍ للنسخة المنسوخة على أَصلها .

٣ ـ تشابُه كلام الشيخ ها هنا في كلامه المبثوت على الصفات وآية المجادلة في مؤلفاته المشهورة المُصحَّحةِ والمُحَقَّقة نسبتُها إليه .

كذلك ذكرُه لقواعد في الصفات تكررت كثيراً في تقريره لباب الأسماء والصفات في العقيدة التدمرية وشرح الأصفهانية

والفتاوى وغيرها :

- كقاعدة القول في بعض الصفات كالقول في بعض .
- والقول في الصفات كالقول في الذات .
- إلزام النفاة في نفيهم عقلاً ، نظير ما أثبتوه لله كذلك .
- ردوده على الأشاعرة وأمثالهم من الصفاتية والقرامطة مما له نظائره كثيرة في تضاعيف تصانيفه ، مما تراه موثقاً في حواشي المسألة إن شاء الله . وما يعرفه المطلعون على كلامه والمختلفون إلى كتبه كثيراً .

٤ ـ وأهم ما يثبت نسبتها للشيخ ظهور أسلوب الشيخ في هذه الرسالة ، وطريقته في التقعيد والاستطراد والتمثيل وتعددِ أوجه الرد . . مما هو ظاهر من أسلوبه رحمه الله ، وما ألقاه الله على كلامه فيه من النور .



صورة من الأصل المخطوط كاملاً

ويعلم ان هذه النصوص مصروفة عن هذا المعنى الذي
ظنه هو الاحتمال الراجح الى ما يخالف ذلك المعنى
لكن عليه ان يعتقد ويعلم ان السلف والائمة الاربعة
الذين منعوا من التاويل لم يعتقدوا ان هذا المعنى الفاسد
ظاهر هذه النصوص ولا انها تدل على ذلك بل من فهم
منها هذا المعنى الفاسد بينوا له انها لا تدل على هذا
المعنى الفاسد وان كلام الله ورسوله ما ينفي عن الله هذا
المعنى الفاسد من ادعى ان هذه المعاني الفاسدة قد
دل عليها القران كان ما في القران من التصريح بنفي
ذلك مثبتا لنفي هذه المعاني الفاسدة بانه قد اخبر
[illegible] انه استوى على العرش وان كرسيه وسع
السموات والارض وان الارض جميعا قبضته
يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه و[illegible]
بعلوه في غير موضع من الكتاب وهذه كلها نصوص
تنفي ان يكون [illegible]

مسئلة

سئل عنها الشيخ الامام العالم العامل الزاهد الورع
اوحد اهل زمانه شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس
احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني رضي
الله عنه وارضاه وهو بالديار المصرية في قوله
تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم الاية
وقوله [illegible] وهو معكم اينما كنتم وقول النبي صلى
الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة الى سماء الدنيا الحديث
وقد تاول [illegible] هذه الايات واشباهها من ايات
الصفات التي انزلها الله تعالى ولم يتاولوا احاديث
ولا امثالها من احاديث الصفات وفرقوا [illegible] طائفة
اذا تاولنا هذه الايات احتملت هذه الاحاديث
ايضا التاويل لما يجوز في تاويل الايات واسرار الاحاديث
كما جاءت بينوا لنا الصواب [illegible]

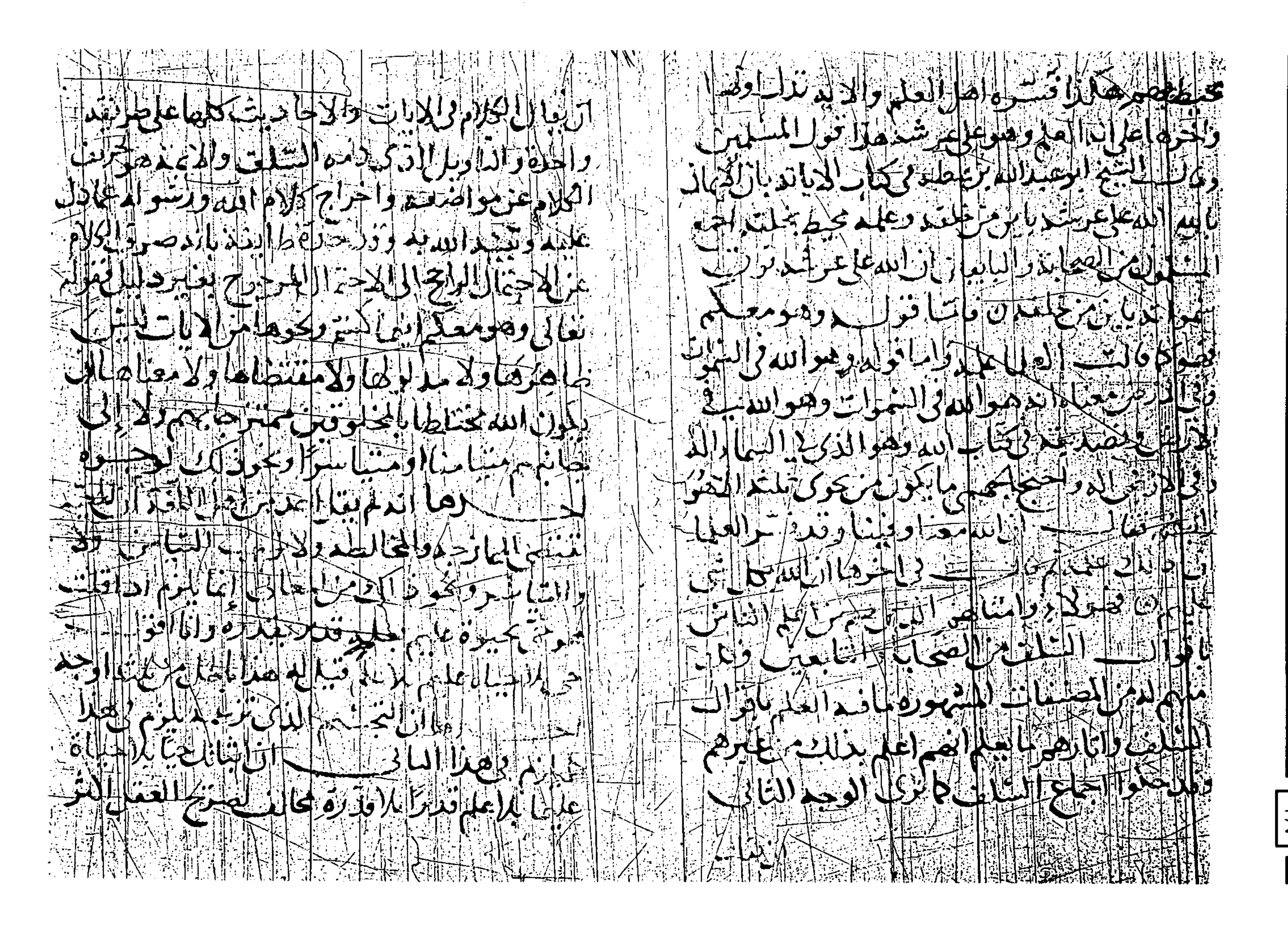
اجاب رضي الله عنه

الحمد لله الجواب [illegible] احدها ان [illegible]
[illegible] اتباع طريقة السلف من السابقين الاولين
من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان
فان اجماعهم حجة قاطعة وليس لاحد ان يخالفهم فيما
اجمعوا عليه لا في الاصول ولا في الفروع وحكى



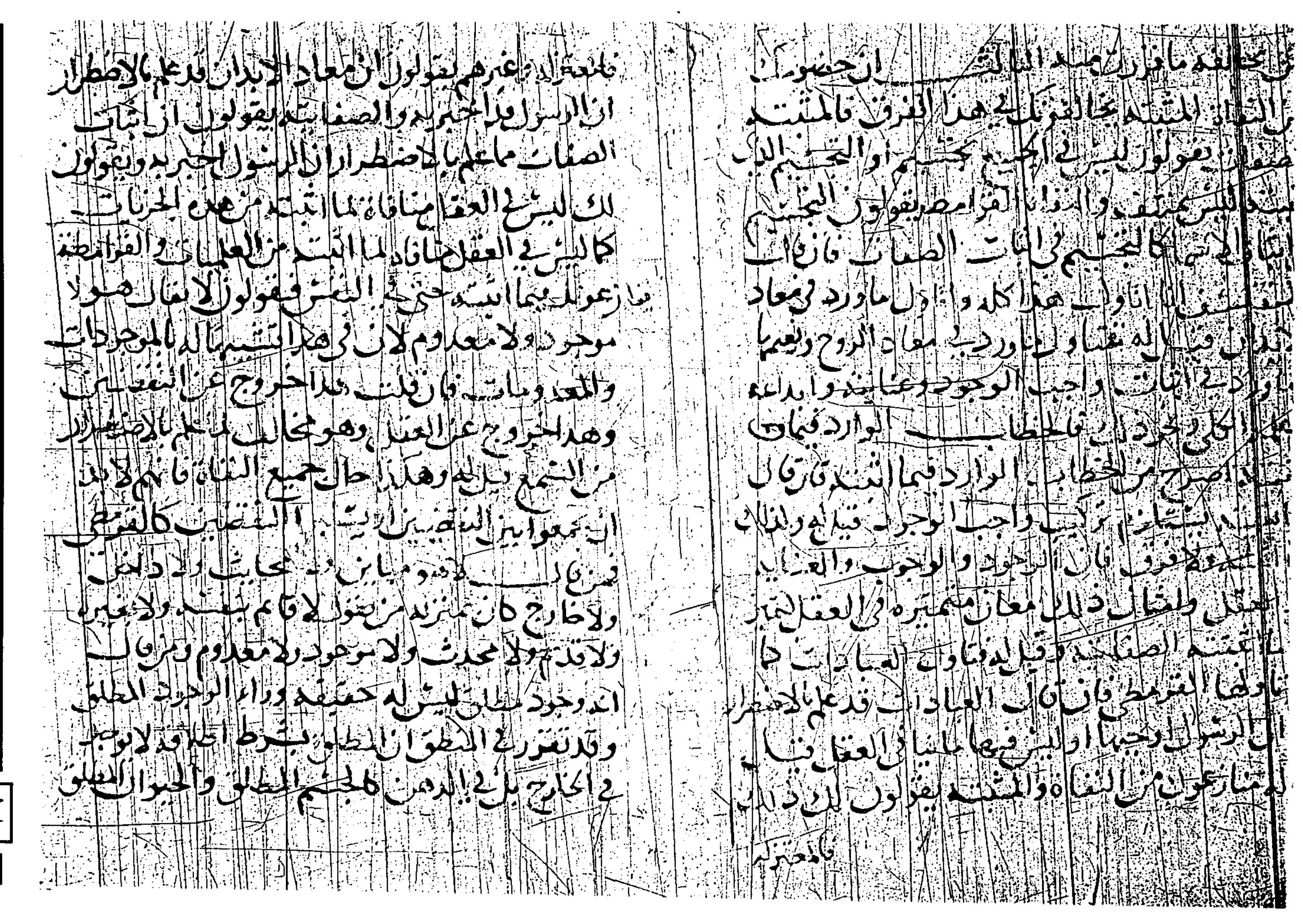
غير واحد من اهل العلم بآثارهم واقوالهم قالوا في تأويل
ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ونحوه انه بعلمه
وحكوا اجماعهم على امرار الصفات واحاديثها وانكارهم
على المحرفين لها ولهذا لا يقدر احد ان يحكي عن احد
من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن سلف الامة [illegible]
يحتج به التأويل الاستوا بالاستيلا ونحوه من معاني
اهل التحريف بل ينقل عنهم انهم فسروا الاية بما يقتضي
انه سبحانه [illegible] عرشه [illegible] الاسناد
[illegible] انهم قالوا في قوله ما يكون من نجوى ثلثة الا
هو رابعهم قالوا انهم قالوا بعلمه قال ابو عمر
بن عبد البر [illegible] التمهيد في شرح الموطا [illegible]
حديث النزول [illegible] هذا حديث لم يختلف
اهل العلم في صحته وفيه دليل ان الله في السما على العرش
كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزلة وهذا
اشهر عند العامة والخاصة واعرف من ان يحتاج
الى [illegible] حكايته لانه اضطرار لم يوقفهم عليه
احد ولا انكره عليهم مسلم وقال ابو عمر ايضا

اجمع علما الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل
قالوا في تأويل قوله ما يكون من نجوى ثلثة
الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم هو على العرش
وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك احد يحتج بقوله
وقال ابو عمر ايضا اهل السنة مجمعون على الاقرار
بالصفات الواردة في الكتاب والسنة وحملها على
الحقيقة لا على المجاز الا انهم لا يكيفون شيئا من ذلك
واما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا
يحمل منها على الحقيقة ويزعم ان من اقر بها مشبه وهم
عند من اقر بها نافون للمعبود وقال الشيخ
ابو بكر الآجري في كتاب الشريعة في باب التحذير من
مذهب الحلولية الذي يذهب اليه اهل العلم ان الله على
عرشه فوق سمواته وعلمه محيط بكل شي قد احاط بجميع
ما خلق في السموات العلى وبجميع ما في سبع ارضين [illegible]
يرفع اليه اعمال العباد فان قال قائل ايش
معنى قوله ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم
الاية التي يحتجون بها قيل له علمه والله على عرشه وعلمه



محيط بهم هكذا فسره أهل العلم والآية تدل أولها
وآخرها على أنه العلم وهو على عرشه هذا قول المسلمين
وقال الشيخ أبو عبد الله بن بطة في كتاب الإبانة باب الإيمان
بأن الله على عرشه بائن من خلقه وعلمه محيط بخلقه أجمع
المسلمون من الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق
سمواته بائن من خلقه فأما قوله وهو معكم
فهو كما قالت العلماء علمه وأما قوله وهو الله في السموات
وفي الأرض معناه أنه هو الله في السموات وهو الله في
الأرض [illegible] في كتاب الله وهو الذي في السماء إله
وفي الأرض إله واحتج الجهمي بما يكون من نجوى ثلاثة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بأقوال السلف من الصحابة والتابعين و[illegible]
منهم له من المصنفات المشهورة ما فيه العلم بأقوال
السلف وآثارهم ما يعلم أنهم أعلم بذلك من غيرهم
وقد حكوا إجماع السلف كما ترى الوجه الثاني

أن يقال الكلام في الآيات والأحاديث كلها على طريقة
واحدة والتأويل الذي ذمه السلف والأئمة هو تحريف
الكلام عن مواضعه وإخراج كلام الله ورسوله عما دل
عليه [illegible] الكلام
عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بغير دليل وقوله
تعالى وهو معكم أينما كنتم ونحوها من الآيات ليس
ظاهرها ولا مدلولها ولا مقتضاها ولا معناها أن
يكون الله مختلطا بالمخلوقين ممتزجا بهم ولا أنه
بجانبهم متيامنا أو متياسرا ونحو ذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
على أنه لا علم ولا قدرة مخالف لصريح العقل



[illegible] مخالفته ما ورد [illegible] ان حصول [illegible]
[illegible] المشبهة تخالف [illegible] هذا الفرق فالمشبهة
[illegible] يقولون ليس في الخارج [illegible] او الجسم [illegible]
[illegible] والقرامطة يقولون [illegible]
[illegible] اثبات الصفات فان [illegible]
[illegible] هذا كله وان ما ورد في معاد
الابدان [illegible] ما ورد في معاد الروح ونعيمها
[illegible] في اثبات واجب الوجود [illegible] وابداعه
[illegible] الخطاب الوارد فيما [illegible]
[illegible] من الخطاب الوارد فيما [illegible] فان قال
[illegible] واجب الوجود [illegible]
[illegible] الوجود والوجوب والعناية
العقل [illegible] ذلك معان متميزة في العقل
[illegible] العبادات [illegible]
[illegible] فان العبادات قد علم بالاضطرار
ان الرسول [illegible] بما ليس في العقل [illegible]
[illegible] من النفاة والمشبهة يقولون [illegible]
فالمعتزلة

فالمعتزلة وغيرهم يقولون ان معاد الابدان قد علم بالاضطرار
ان الرسول جاء به والصفاتية يقولون ان اثبات
الصفات مما علم بالاضطرار ان الرسول جاء به ويقولون
انه ليس في العقل ما ينافيه لما تنازعوا في هذه الجزئيات
كما ليس في العقل ما ينافي ما اثبتموه من العمليات والقرامطة
[illegible] فيما اثبته [illegible] فيقولون لا نقول هو لا
موجود ولا معدوم لان في هذا التشبيه بالموجودات
والمعدومات فان قلت هذا خروج عن النقيضين
وهذا الخروج عن العقل وهو مخالف لما علم بالاضطرار
من الشرع [illegible] وهذا حال جميع النفاة فانهم لا بد
ان يجمعوا بين النقيضين او يرتفع النقيضان كالقرامطة
[illegible] وما بين [illegible] محايث ولا داخل
ولا خارج كان [illegible] من يقول لا قائم بنفسه ولا بغيره
ولا قديم ولا محدث ولا موجود ولا معدوم ومن لم [illegible]
انه وجود مطلق ليس له حقيقة وراء الوجود المطلق
وقد تقرر في المنطق ان المطلق بشرط الاطلاق لا يوجد
في الخارج بل في الذهن كالجسم المطلق والحيوان المطلق



وان جعل المطلق بشرط الاطلاق ثبت في الخارج لجمع
بين النقيضين وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع
وتبين ان هولاء اهل التاويلات المبتدعة الذين يتاولون
للصفات ليس لاحد منهم قانون مستقيم في التاويل
بل يتناقضون فيقال لهم اذا تاولتم هذا فلم لا تاولوا
هذا او لا تتاولوا شيئا فان قالوا دل العقل على اثباته لم
نتاوله كالارادة بخلاف ما لم يدل على اثباته كالغضب
كان الجواب من وجوه احدها ان يقال عدم
الدليل ليس دليلا على العدم فهب انكم لم تعلموا بالعقل
ثبوت صفة اخرى فمن اين لكم نفيها بلا دليل والسمع
قد دل عليها الثاني ان يقال فهذا عند الرسول
عن الاخبار بصفات مرسله فانكم لم تثبتوا الا ما علمتم
بعقولكم وما لم تثبتوه بعقولكم نفيتموه فبقي كلام الرسول
عديم الفايدة في باب اسما الله وصفاته الثالث ان
يبين لهم ان العقل يدل على ما نفيتموه نظير دلالته
على ما اثبتموه وان ما في الوجود من الاحسان يدل على
الرحمه كما ان ما فيه من التخصيصات يدل على الارادة
وما فيه

وما فيه من العقوبات للمكذبين يدل على الغضب كما قد بسط
في غير هذا الموضع فانه ليس للمتاول ما يعلم نفيه
بدليل قطعي من العقل او النقل قيل له ونحن لم نتاول ما دل
على نفيه بصريح المعقول او صحيح المنقول فانه يجب
نفيه عن الله لكن دعواكم ان هذا المنصوص يدل على محال
صريح المعقول وصحيح المنقول قول غير مقبول

الجواب الخامس

ان يقال التاويل الذي هو صرف اللفظ عن الاحتمال
الراجح الى الاحتمال المرجوح للغة فيه ثلاثة مسالك
احدها ان يتنزه مطلقا ويقولوا لا حاجة اليه
وتمام ذلك ان يثبتوا تنزه القران والحديث عن الدلالة
على المعاني الباطلة المسلك الثاني
ان يتاولوا التاويل الذي قام عليه دليل شرعي مثل ان يكون
نفي ذلك المعنى قد بينه الشارع في موضع اخر فيكون
هو قد بين المراد بكلامه فلا يكون كلام الله ورسوله محتاجا
في البيان الى ما احدثه المحدثون المسلك الثالث
ان يتاولوا ان ما قام عليه دليل سمعي او عقلي



فانه يجب قوله لكن يطالبون منازعهم بالدلائل القطعية
فيما اذا احتاجوا الى التاويل ويثبتون ان ذلك لم يخالف
دليلا قطعيا لا عقليا ولا سمعيا بل يبين ان العقل الصريح
يقرر ما اثبته السمع وان العقل الصريح لا يخالف
النقل الصحيح اصلا كما يبين ان ما دل عليه القران
من ان الله مباين للمخلوقات اذ هو [illegible] والعلم قد دل
عليه [illegible] وان العقل يثبت مباينته للمخلوقات
والسمع دل على ذلك واثبت الاستواء على العرش
[illegible] بالعقل فالسمع اثبت ما علم العقل
[illegible] وفصله لان الرسل بعثت بتكميل
الفطرة [illegible] لا بتحويل الفطرة وتغييرها
والله اعلم [illegible]
وحسن توفيقه وصلواته على
سيدنا محمد صلى الله عليه وآله
وصحبه وسلم تسليما
[illegible]

مسألة

سئل عنها سيدنا وشيخنا وامامنا الشيخ الامام العالم
العامل العلامة البارع المجتهد السالك المحقق
المدقق مفتي الفرق ناصر السنة قامع البدع فريد
عصره وواسطة عقد دهره شيخ الاسلام تقي
الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن
عبد الله بن ابي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني رحمه
الله [illegible] بعلومه [illegible] واسبغ عليه نعمه باطنه
وظاهره [illegible] في الدنيا والاخرة بالديار المصرية
فيمن [illegible] ان نسبة الباري تعالى الى العالم
من جميع الجهات المخلوقة وانه [illegible]
وانه باين من خلقه لا يتصور ذلك في الذهن الا اذا
فرضنا ان ذات الحق فلكية محيطة بالفلك اذ الفلك
مستدير محيط بالخلق فهذا التصور حق ام لا وان لم
يكن حق فما الدليل [illegible] بما يقبله العقل الصحيح
افتونا ماجورين رضي الله عنكم اجمعين

اجاب رضي الله عنه



مسألةٌ سُئل عنها الشيخُ الإمامُ العالمُ العاملُ الزَّاهدُ الورعُ، أوحدُ أهلِ زمانه: شيخُ الإسلام تقيُّ الدين أبي[١] العباس أحمدُ بنُ عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحرَّانيُّ رضي الله عنه وأرضاه، وهو بالديار المصرية[٢] في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة/ ٧] الآية، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد/ ٤] وقولِ النبي ﷺ: «**ينزلُ ربُنا كُلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدُّنيا**» الحديث[٣].

وقد تأوَّل طائفةٌ هذه الآيات وأَمثالَها من آيات الصِّفاتِ التي أَنزلها الله تعالى، ولم يتأولوا هذا الحديثَ ولا أَمثالَه من أَحاديث الصفات.

---

(١) كذا والصواب: أبو.

(٢) أُذْهِبَ بالشيخ إلى مصر في رمضان سنة (٧٠٥هـ) بسبب ما كتبه أولاً في الحموية ثم في العقيدة الواسطية والمناظرة عليها.
ورجع من مصر بعد أن لاقىٰ فيها من السجن والأذية والفتن، في ذي القعدة سنة (٧١٢هـ) وقد مكث فيها سبع سنوات ونحو شهرين.
وانظر: فصل من محنة شيخ الإسلام رحمه الله.
فيكون تأليفُ هذا الجواب مظنته في هذه المدة! والله أعلم.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وتمامه: «**. . .حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**».

وقد قال طائفةٌ: إذا تأَوَّلنا هذه الآياتِ احتملتْ هذه الأحاديثُ أيضاً التأويلَ، فما الحُجَّةُ في تأويل الآياتِ وإمرارِ الأحاديث كما جاءت؟ بيِّنوا لنا الصوابَ في ذلك

أَجاب رضي الله عنه:

الحمدُ لله، الجوابُ عن هذا من وجوه:

أحدها: أَن يُقال: يجب اتباع طريقة السلف من السابقين الأولين من المهاجرين والأَنصار والذين اتبعوهم بإِحسانٍ، فإِن إِجماعَهم حُجةٌ قَاطِعةٌ، وليس لأَحدٍ أن يُخالفهم فيما أَجمعوا عليه، لا في الأُصولِ ولا في الفروعِ. وحكى غيرُ واحدٍ من أَهل العلم بآثارهم وأَقوالِهم، قالوا في قَوله: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ ونحوه أَنه بعلمه.

وحكوا إِجماعَهم على إِمرار الصفاتِ وأَحاديثِها، وإِنكارهم على المُحرِّفين لها.

ولهذا لا يَقدر أَحدٌ أَن يحكي عن أَحدٍ من الصحابة والتابعين وغيرهم من سلف الأُمة بنقْلٍ صَحيحٍ، أَنه تأَوَّل الاستواءَ بالاستيلاء[1]، أو نحوه من معاني أَهل التحريف؛ بل

(١) كما زعمته الأشاعرة والماتريدية، ومنهم من يتأوله إلى القهر والغلبة.
وكذا من أوَّل استواء الله على عرشه بأن الله يحدث في العرش قرباً هو استواؤه عليه، فالاستواء عند هؤلاء: فعل يفعله الله في العرش. وهو =

ينقلُ عنهم أَنهم فسّروا الآية بما يقتضي أَنه سبحانه فوق عرشه، وتمامه أن ينقل بالإسناد الصحيح أَنهم قالوا في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ قالوا: إنهم قالوا بعلمه.

قال أَبو عمرَ بنُ عبدالبر في كتاب «التمهيد في شرح الموطأ» لما شرح حديثَ النزول قال:

«هذا حديثٌ لم يختلف أَهل العلم في صحته، وفيه دليلٌ أَن الله في السماء على العرش، كما قالت الجماعةُ، وهو من حجتهم على المعتزلة، وهذا أَشهرُ عند العامة والخاصَّة، وأَعرفُ من أَن يُحتاج إلى أكثرَ من حكاية؛ لأَنه اضطرارٌ لم يُوقفهم عليه أَحدٌ، ولا أَنكره عليهم مسلمٌ»[١].

= قول عبدالله بن كلاب وأبي الحسن الأشعري والقلانسي وابن الزاغوني ومتقدمي القوم، ذكره شيخ الإسلام عنهم في شرح حديث النزول ضمن الفتاوى ٥/ ٤٠١، ٤٣٧، ٤٦٦، و«المحققة» ١٨١، ٢٦١ ـ ٢٦٢، ٣١٧. ونقله عن الأشعري البيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ٣٠٨، والبغدادي في أصول الدين ١١٣.

(١) هذا النقل والذي بعده كرّره شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في مواضع منها: آخر القاعدة المراكشية ضمن الفتاوى ٥/ ١٩٣. وفي درء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥. وهو في التمهيد لابن عبدالبر ٧/ ١٣٨ ـ ١٣٩، مع اختلاف في الألفاظ يسير. وابن عبدالبر رحمه الله أطال النفس في **شرح حديث النزول** بما تقر به أعين أهل السنة، فالحمد لله، وانظر أيضاً فتح البر ٢/ ١٢، ١٦.

وقال أبو عُمرَ أيضاً: «أجمع علماءُ الصحابة والتابعين الذين حُمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ هو على العرش وعلمُه في كلِّ مكان، وما خالفهم في ذلك أحدُ يُحْتجُّ بقوله».

وقال أيضاً: «أهلُ السُّنة مُجمعون على الإقرار بالصِّفات الواردة في الكتاب والسنة، وحَمْلِها على الحقيقة لا على المجاز، إلاَّ أَنهم لا يُكَذِّبون شيئاً من ذلك. وأَما الجهميةُ والمعتزلةُ والخوارجُ فكلُّهم يُنكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، وزعم أن من أقرَّ بها شبَّه، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود»[١].

---

(١) نقله الشيخ كذلك في درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٥٦، وهو في التمهيد ٧/ ١٤٥ بهذا النصّ: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصِّفات الواردة كلِّها من القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يُكيِّفون شيئاً من ذلك ولا يحدُّون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مُشبِّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد لله» اهـ.
وهذا تعريف بالفرق الثلاث الكبار: الجهمية والمعتزلة والخوارج، إذ =

= هي أصول البدع، وينضاف إليها الرافضة والمرجئة.

فالجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان السمرقندي الترمذي، الذي قتله سَلْم بن أحوز سنة ١٢٨هـ أخذ مقالته عن الجعد بن درهم الذي قتله بتعطيله ربه خالدٌ القسري بالعراق سنة ١٢٣هـ، وعن غيره.

فقد ظهرت الجهمية بظهورهما في أواسط القرن الثاني الهجري، وكان الجهمُ جاحداً للأسماء والصفات ورؤية الله في الآخرة، قائلاً بخلق القرآن، وأن الله في كل مكان، وبالإرجاء المحض: بأن الإيمان هو المعرفة والكفر هو الجهل، وقائلاً بالجبر وفناء الجنة والنار، وأنهما لم تخلقا بعد، ونفي الحكمة عن أفعال الله، ونفي حقيقة الروح.

وكان قد ناظر السُمنية ـ من فلاسفة الهند ـ فبقي أربعين يوماً لا يصلي ولا يعرف رباً ثم ظهر ببدعه.

قال شيخ الإسلام ١٣/ ١٨٢: «المقصود هنا أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب، والتي أوجبت إدبارها، وفي آخر دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان، وقد قيل: إن أصله من ترمذ، وأظهر قول المعطلة النفاة الجهمية.. وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون، وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه...» اهـ.

وانظر أقوال جهم في أوائل النونية لابن القيم، والتبصير لابن جرير ١٦٩، ومقالات الإسلاميين ٢١٤، والملل والنحل ٨٦، والتبصير في الدين للاسفرايني ١٠٧، والفرق بين الفرق ١٥٧، والتنبيه ٩٣ـ١٣٩، والفصل ٣/ ٣٥، ٨١ ومواضع بعدها، والخطط ٢/ ٣٤٩، والميزان ١/ ٤٢٦، ولسانه ٢/ ١٤٢، والاعتقادات للرازي ٨٩، وتاريخ الجهمية ١٠ ـ ٥٥.

= والمقصود أن قول الجهمية هو عين قول المعتزلة في كلام الله.
ولذا يقسم شيخ الإسلام الجهمية المعطلة إلى طوائف:
١ ـ الجهمية المحضة وهم هؤلاء.
٢ ـ الجهمية المعتزلة.
٣ ـ الجهمية الأشاعرة، وهم النفاة، وكل من عنده تعطيل ففيه تجهُّم بقدره.
والمعتزلة أشهر الفرق المبتدعة، سموا كذلك ـ على الأشهر ـ لمَّا اعتزل واصل بن عطاء الغزَّال (٨٠ـ١٣١)هـ الحسنَ البصري شيخَه، بسبب سؤال عن مرتكب الكبيرة. فقال واصل: إنه لامؤمن ولاكافر؛ بل بمنزلة بينهما. وهم فرق عديدة، ويُطلق عليهم: الجهمية، لموافقتهم لهم في صفات الله، وهم مدرستان، المتقدمة معتزلة البصرة، وبعدها معتزلة بغداد، حيث طرأ على المذهب التوسع والتجديد، ولهم أصول خمسة:
١ ـ التوحيد: ويقوم على نفي صفات الله، ومعاني أسمائه.
٢ ـ العدل: وهو: نفي القدر؛ بأن العبادَ خالقون لأفعالهم، ولا تعلق لها بقدر الله وقضائه وتقديره.
٣ ـ الوعد والوعيد: للمؤمن بالجنة، وللعاصي والكافر بالخلود بالنار.
٤ ـ المنزلة بين المنزلتين: وسبقت ويسمونه «فاسق» وهو اصطلاح خاص بمدلوله عندهم، بإن الفاسق لا مؤمن ولا كافر في الدنيا.
٥ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: بالخروج على ولاة الجور إذا قدروا.
ومن مقالاتهم: القول بأن القرآن مخلوق، ونفي رؤية الله في الآخرة، وتقديم العقل على الشرع، وإنكار عذاب القبر ونعيمه.

= وقد ورث مقالاتهم أو بعضها: الرافضة والإمامية، والزيدية، والخوارج الإباضية، وبعض عَقْلاَنيّي عصرنا.
وانظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٩٧، ١٢٦ من الفرقان بين الحق والباطل، والأصول الخمسة وشرحها لعبدالجبار المعتزلي، والمغني في أبواب العدل والتوحيد له، وفرق وطبقات المعتزلة له ص٤٠ وما بعدها.
والمقالات ١/ ٢٣٥، والتنبيه ص٣٥، والملل ص٤٣، وعددهم (١٣) فرقه، والفرق بين الفرق ص٧٨، وعددهم أكثر من (٢٠) فرقة، ونحوه: التبصير للاسفراييني، والاعتقادات ص٣٥، وجعلهم (١٧) فرقة، والبرهان للسكسكي ٤٩ وعددهم (١٨) وفرق، والتبصير لابن جرير ١٧٨، ومذاهب الإسلاميين ١/ ٣٧ وما بعدها.
والخوارج: وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بالسيف، فقاتلهم حتى أفناهم يوم النهروان، إلا بضعة نفر تفرقوا في النواحي وبثوا المذهب.
من أهم أصولهم التكفير بالذنب؛ فلذا كفّروا عثمانَ وعلياً ومعاويةَ وسائر من تولاَّهم من المؤمنين، واستحلوا دماء المسلمين وأموالهم، كما قال ﷺ فيهم: «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**» متفق عليه من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.
وأول أمرهم ما كان من ذي الخويصرة التميمي لما قال لرسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً: اعدل، فقال النبي ﷺ: «**ويلك ومن يعدل إن لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أعدل**» فقال عمر: يا رسول الله ائذن لي فيه أضرب عنقه؟ فقال النبي: «**دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية.. ينظر إلى**

وقال الشيخُ أبو بكرٍ الآجريُّ في «كتاب الشريعة» في باب

= **نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم إلى قذذه (ريش سهمه) فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم. آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة تدردر، يخرجون على فرقة من الناس»** قال أبو سعيد ـ راويه ـ: «فأشهد أني سمعته من رسول الله ﷺ، وأشهد أن عليّاً قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالْتُمِسَ فوُجد، فأُتي به، حتى نظرت إليه على نعت رسول الله ﷺ الذي نعت» متفق عليه من حديث أبي سعيد وهذا لفظ مسلم.

وقالوا بأن الإيمان شيء واحد إذا زال بعضه زال كله.

وأنكر جمهورهم حدَّ الرجم للزاني المُحصن، لعدم وروده في القرآن.

ومن أشهر أسمائهم: الوعيدية، والحرورية، والشراة، والمحكمة، والمارقة، والنواصب.

وقد افترقوا فرقاً عديدة، نحو العشرين فرقة أبرزها: الأزارقة والصفرية والنجدات، والإباضية وهم الموجودون في زمننا في أفريقيا والجزيرة.

والمصادر التي تكلمت عنهم كثيرة منها: البداية والنهاية ٧/ ٢٨٩ وما بعدها (العلمية)، وجامع الرسائل لابن تيمية ١/ ٢٣١ـ٢٣٢ (رسالة في التوبة)، ومقالات الإسلاميين ١/ ١٦٧، وجعلهم (٢١) فرقة، والملل والنحل ص١١٤، وجعلهم (٨) فرق كبار، وعن كل فرقة شعب، والفرق بين الفرق ص٢٩١ وعددهم (٢٠) فرقة، ونحوه التبصير ص٤٥، والتبصير في معالم الدين لابن جرير ص١٦٠، والفرق المفترقة ص١١، وعددهم (١٤) فرقة، اعتقادات فرق المسلمين (٤٩) وعدهم (٢١) فرقة، والتنبيه للملطي ص٥١، والخطط ٢/ ٣٥٤، والبرهان للسكسكي ١٧/ ٣٢، وعددهم (١٨) فرقة.

التحذير من مذهب الحُلوليّة: «الذي يذهب إليه أهلُ العلم أن الله على عرشه فوقَ سماواته، وعلمُه محيطٌ بكلِّ شيءٍ، وقد أَحاط بجميع ما خلق في السموات العلى وبجميع ما في سبعِ أرضين... يُرفع إليه أعمالُ العباد»(١)

---

(١) ذكره الإمام محمد بن الحسين الآجريُّ (٣٦٠)هـ في كتابه: الشريعة ص٢٨٨، وسقط من كلامه: «ما في سبع أرضين وما بينهما وما تحت الثرىٰ، يعلم السِّر وأخفى ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويعلم الخطرة والهمَّة، ويعلم ما توسوس به النفوس، يسمع ويرى، لا يعزب عن الله عز وجل مثقال ذرة في السموات والأرضين إلا وقد أحاط علمه به، فهو على عرشه سبحانه العلي الأعلى يرفع إليه أعمال العباد» اهـ..

وانظر مجموع الفتاوى ٥/ ٢٢٩.

والحلولية هي: عقيدةٌ وثنيةٌ قديمةٌ وجدت عند اليونانيين وعند النصارى، وأول ظهورها في فرق القبلة لدى غلاة الرافضة ثم لدى الجهمية، وآلت إلى الصوفية والمشبِّهة حتى عدَّها أصحابُ المقالات من فرقهما، بأن قالوا: إن ذات الخالق حلَّت في ذات المخلوق.

ففي مقالات الإسلاميين ١/ ٨١ وما بعدها عدّها من غلاة الرافضة، وكذا في الفرق بين الفرق ١٩٣ وجعلهم عشر فرق، وكذا في التبصير ١٣٠، وفي الاعتقادات ص١٠٠ عدَّهم من الصوفية، وفي الفرق المفترقة ٨٦ عدَّهم من المشبهة، وعلى كل حال هم أنواع كالتالي:

١ ـ **أهل الحلول العام**: ومنهم متقدمو الجهمية ومن شابههم، القائلون: إن الله في كل مكان، وهؤلاء لازم قول أهل الوحدة والاتحاد، وهم الذين ردَّ عليهم الإمامُ أحمدُ في الرد على الجهمية ١٣٨ وما بعدها، =

فإنْ قال قائلٌ: فما معنى قوله: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الآية التي يَحتجُّون بها؟

قيل له: علمه، والله على عرشه، وعِلْمه مُحيطٌ بهم. هكذا فسَّره أَهلُ العلم.

والآية تدلُّ أولُها وآخرُها على أنه العلم، وهو على

= وقال فيهم ابن القيم في النونية ص٥١:

وأتى فريق ثم قال وجدته بالذات موجوداً بكل مكان.

٢ ـ **أهل الحلول الخاص**: وهم وثنيو اليونان، والنصارى، وغلاة الرافضة، وغلاة الصوفية والمشبهة الذين جعلوا الحلول في أفراد مخصوصين، كإله الطب حلَّ في ثعبان عند اليونانيين، وحلول الله في عيسى، وفي علي أو آل بيته، أو في الحلاج أو من يدعونهم أولياء ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً ـ.

وكلا النوعيين حلولهم حلول ذات.

وقد كفَّر أهلُ الحلول العام كابن عربي وأشباهه النوعَ الثاني لقولهم بالتخصيص. أي: تخصيص الحلول بأعيان مخصوصه كعيسى وعلي والثعبان وغير ذلك.

٣ ـ **حلول الصفات**: وهم من ادعوا حلول بعض صفات الله في المخلوق، كالعلم والكلام.

انظر هذه الأنواع عند شيخ الإسلام في درء التعارض ٦/١٤٨ ـ ١٥٩و ١٧٣ ـ ١٧٨ و٢/٢٥٢ والفتاوى ٢/١٧١ ـ ١٧٢، ومنهاج السنة ٤/٥٣٧ و٥/٤٢٦ و٣٧٢ والإيمان ص٣٦٤.

عرشه، هذا قولُ المسلمين[١].

وقال الشيخُ أبو عبدالله بنُ بطَّة في كتاب «**الإبانة**»: «بأن الإيمانَ بالله[٢] الله على عرشه بائنٌ من خلقه، وعلمه مُحيط بخلقه.

---

(١) كذا حكاه رحمه الله في مواضع من كتبه: كما في منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ٨/٣٧٨ ونص أنه تفسير الإمام أحمد ومن قبله من العلماء، كابن عباس والضحاك وسفيان الثوري.
وانظرها في الفتاوى ٥/١٠٣ ـ ١٠٥، وفي الحموية وشرح حديث النزول منه ٥/٤٦٨، ٥/ ٢٣١ ـ ٢٣٢ و١١/ ٢٤٨ ومواضع أخرى.
وفي نقض قول الحلولية انظر مع ما سبق شرح حديث النزول ضمن الفتاوى ٥/٤٩٨ـ٤٩٩ والحموية ٣/ ١٤٢، ٥/ ٤٩ ـ ٥٠، ٦٧، ٥/ ١٠٤ ـ ١٠٦، ٦/ ٢٢، ١٠٤.

(٢) كذا في الأصل، وفي الإبانة الكبرى لابن بطة، المطبوع باسم «المختار من الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» ص١٣٦: «باب الإيمان بأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه فوق سماواته، بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية، وهم قوم زاغت قلوبهم...» والكلام فيهم متصل. وانظر: بقية الكلام ١٤٣ ـ ١٤٤، حيث اختصر هنا عما هنالك اختصاراً غير مخل. وانظر درء التعارض ٢/ ٣٥، وشرح حديث النزول ٥/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦، وانظر أيضاً: الإبانة الكبرى لابن بطة (٣٨٧هـ) (كتاب الرد على الجهمية) ٢/ ٢٠٨.

أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق سمواته، بائنٌ من خلقه.

فأما قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ فهو كما قالت العلماء: علمه. وأما قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام/ ٣] معناه أنه هو الله في السموات وهو الله في الأرض(١).

وتصديقه في كتاب الله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف/ ٨٤](٢) واحتجَّ الجهميُّ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ فقال: إن الله معنا وفينا. وقد فسر العلماءُ أن ذلك علمه. ثم قال في آخرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المجادلة/ ٧]».

فهؤلاء وأمثالُهم الذين هم من أعلم الناسِ بأقوال السَّلفِ من الصحابة والتابعين، وكلٌّ منهم(٣) له من المُصنَّفات

---

(١) أي: إله معبود في السموات، وإله معبود في الأرض، وهو سبحانه وتعالى واحد بدليل قوله في تمام آية الأنعام بعدها: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.

(٢) زاد في الأصل ابن بطة: وقد قرأ بعضهم: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ اهـ كما هي قراءة الخليفتين الراشدين عمر وعلي وقراءة ابن مسعود رضي الله عن الجميع.

(٣) من هؤلاء الثلاثة المنقولة أقوالهم: الحافظ ابن عبدالبر والإمام الآجري، والإمام ابن بطة.
ومن غيرهم ممن له من المصنفات كذلك: والحافظ الطبراني والخطيب البغدادي واللالكائي وأبوإسماعيل الهروي، وأبو عمر الطلمنكي، =

المشهورة مافيه العلم بأقوال السلف وآثارهم، ما يُعلم أنهم أعلمُ بذلك من غيرهم، وقد حكوا إجماعَ السلف كما ترى.

الوجهُ الثاني: أن يُقال: الكلامُ في الآيات والأحاديث كُلِّها على طريقةٍ واحدةٍ. والتأويلُ الذي ذمَّه السلفُ والأَئمةُ هو: تحريفُ الكلام عن مواضِعه، وإخراجُ كلامِ الله ورسولِه عما

= والكرجي، وأبو الفتح نصر المقدسي، والبيهقي، وأبو نصر السجزي وابن طاهر القيسراني.

وقبلهم محمد بن نصر المروزي وابن أبي شيبة صاحب المصنف، وعبدالرزاق، وأحمد بن نصر الخزاعي، وابن جرير الطبري، وابن خزيمة، وإبراهيم المروزي، وأبو بكر الصبغي ـ وأبو الشيخ، ومحمد القصاب، وعبدالعزيز التميمي، وابن أبي زيد القيرواني، وآل منده، وغيرهم كثيرون ممن يعتمد عليهم ابن تيمية كثيراً في نقل أقوال السلف ويعزو إليهم في مواطن من كتبه، تتبعتها وذكرت أسماء مؤلفاتهم في مقدمة أطروحتى ابنُ الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة ١/ ٥ ـ ١٢. وما ذكرته هنا اختصاراً!

وشيخ الإسلام ـ رفع الله درجته ـ عقد فصلاً في كتابه «الدرء» ٦/ ٢٥٠ ـ ٢٦٦، وقال في أوله: «وأما كلام من نقل مذهب السلف والأئمة فأكثر من أن يمكن سطره..» ثم نقل عن أبي نصر السجزي، وأبي عمر الطلمنكي، ونصر المقدسي، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي أحمد الكرخي، وابن عبدالبر، ومعمر بن أحمد الأصبهاني، وابن أبي حاتم، وأبي محمد المقدسي، وأبي عبدالله القرطبي المفسر، وأبي بكر النقاش، وأبي بكر الخلال، والبيهقي، وأبي حنيفة، وابن المبارك، وابن خزيمة، وغيرهم من سادات التابعين، رحم الله الجميع.

دلَّ عليه، وبَيَّنه[١] الله به.

وقد حدَّه طائفةٌ بأنه: «صرف الكلام عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بغير دليل»[٢].

فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحوها من الآيات ليس ظاهرُها ولا مدلُولها ولا مُقتضاها ولا

(١) كذا قرأتها، والله أعلم.

(٢) وهو التأويل المذموم، الذي هو في واقع الأمر وحقيقتة تحريف. وهو التأويل في اصطلاح المؤولة النفاة في باب الصفات. انظر: الفتاوى ٤/ ١٩١، ٣٣/ ١٧٠، ١٨١. والتدمرية ٩٠ـ٩٦، والمجموع ٥/ ٣٢٤ و٣٤٧ـ٣٤٩، ١٣/ ٢٨٤ـ٢٨٥، والحموية الكبرى ٢١ـ٢٢.

وللتأويل ثلاثة معانٍ:

١ ـ **التفسير**. وهو المشهور عند كبار المفسرين المتقدمين، كابن جرير وغيره، ومنه قولهم أوِّلْ لي الرؤيا أي فسِّرها وعبرها.

٢ ـ **التأويل** بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، ويكون عليها في حقيقته، وفيه قوله تعالى في الأعراف: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى﴾ الآية. وقوله في سورة يوسف عنه: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا وَقَدْ﴾.

٣ ـ **في اصطلاح** المتأخرين من المتكلمين والأصوليين وغيرهم، أنه: صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بقرينة أو دليل. ولكن الشأن فيه صحة القرينة أو الدليل لهذا الصرف! ففي باب الصفات والغيبيات لا قرينة تصح، فيكون التأويل هاهنا تحريفاً. ويأتي تقسيمه للشيخ رحمه الله.

مَعناها أن يكون اللهُ مُختلِطاً بالمخلوقين مُمتزجاً بهم، ولا إلى جانبهم مُتيامِناً أو مُتياسراً ونحو ذلك[١]؛ لوجوه:

أحدهـــا: أنه لم يقلْ أحدٌ من أهل اللغة أن المعيةَ تقتضي المُمازجةَ والمُخالطةَ، ولا توجبُ التيامنَ ولا التّياسرَ ونحو ذلك من المعاني...[٢]

إنما يلزم إذا قلت: هو حيٌّ بحياة، عليمٌ بعلمٍ، قديرٌ بقُدرة. وأنا أقول: حيٌّ بلا حياة، عليمٌ بلا علم.

---

(١) انظر في هذا التقرير له رحمه الله في الواسطية ضمن الفتاوى ٣/ ١٤٢، والحموية الكبرى ضمن الفتاوى ٥/ ١٠٤ ـ ١٠٦ و٥/ ٦٧، ٦/ ٢٢، ١٠٤، ودرء تعارض العقل والنقل ٦/ ١٤٦ وما بعدها و٦/ ٢٥١ و١/ ٢٣٧ وشرح حديث النزول من الفتاوى ٥/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

(٢) ها هنا سقط في الكلام اشتمل على تتمة الجواب الثاني والثالث والرابع. ويأتي الجواب الخامس في ص٤٢. والكلام بعده استطراد في مناقشة المعتزلة وشبههم، وذكر المؤلف في منهاج السنة ٨/ ٣٧٥ ـ ٣٨١ ثلاثة أوجه في بيان أن معية الله لا تقتضي الممازجة والمخالطة، هي اختصاراً:

١ ـ أن لفظ «مع» في لغة العرب إنما تدل على المصاحبة والموافقة والاقتران، ولا تدل على أن الأول مختلط بالثاني في عامة الموارد.

٢ ـ أن القرآن قد جعل المعية خاصة أكثر مما جعلها عامة. ولو كان المراد اختلاط ذاته بالمخلوقات لكانت عامة لا تقبل التخصيص.

٣ ـ أن سياق الكلام أوله وآخره ـ ولا سيما في آيتي المجادلة والحديد ـ يَدلُّ على معنى المعية، وأنها بعلم الله، حيث افتتحها وختمها بالعلم.

قيل له: هذا باطل من ثلاثة أوجه:

١ ـ **أحدها**: أن التَّجسيمَ الذي تزعُمه يلزم في هذا كما يلزم في هذا.

٢ ـ **الثاني**: أن إثباتك حيّاً بلا حياة، عليماً بلا علم، قديراً بلا قُدرة مُخالِفٌ لصريح العقل، أكثر من مخالفة ما فررتَ منه.

٢ ـ **الثالث**: أن خُصومَك من النُفاة المُثبتة يخالفونك في هذا الفرق، فالمُثبِتةُ للصِّفاتِ يقولون: ليس في الجميع تجسيمٌ، أو التَّجسيمُ الذي نفيته ليس بمُنتفٍ.

والنُفاة القرامطةُ[1] يقولون: التَّجسيمُ في إثباتِ الأسماء،

---

(١) القرامطة: سُمُّوا بهذا الاسم نسبة إلى داعية من دعاتهم اسمه حمدان بن الأشعث الشهير بقرمط من سواد العراق المتوفى سنة (٢٧٨هـ). قال الشيخ في المجموع ٣٥/ ١٤٣، «فهؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة أكفر من اليهود والنصارى وأما في الظاهر فيدّعون الإسلام؛ بل إيصال النسب إلى العترة النبوية ـ أهل البيت ـ وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الأنبياء والأولياء. وأن إمامهم معصوم. فهم في الظاهر من أعظم الناس دعوى بحقائق الإيمان وفي الباطن من أكفر الناس بالرحمن، بمنزلة من ادّعى النبوة من الكذّابين قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا». وقال في موضع آخر عن أشهرهم ـ في المنهاج ٦/ ٣٤٣: «وشرٌّ منهم ـ أي من العبيدية =

كالتَّجسيمِ في إثبات الصفات[1].

فإن قال المُتفلسفُ: أنا أتأوَّل هذا كلَّه، وأتأوَّل ما ورد في معادِ الأبدان.

قيل له: فتأوَّل ما وردَ في معادِ الرُّوح ونعيمِها، وما وردَ

= الإسماعيلية - قرامطة البحرين، وهي المعروفة الآن بالأحساء - أصحاب أبي سعيد الجنابي - قتل سنة ٣٠١هـ - فإن أولئك لم يكونوا يتظاهرون بدين الإسلام بالكلية، بل قتلوا الحُجَّاج، وأخذوا الحجر الأسود».
والقرامطة الباطنية الفلاسفة يقولون عن الله: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، كما في الدرء ٧/ ١١٩، وفي التدمرية ١٦، ٣٨ - ٣٩ وانظر شرح الأصبهانية ٥/ ٧٠ - ٧٣ ضمن الفتاوى الكبرى. والمراد بهم هنا من ينفون عن الله النقيضين، أي فلاسفتهم، وهم الذين يديلون بهذه الحجج على نفاة بعض الصفات، أو على المعتزلة نفاة الصفات.

(١) هذا إلزام من نفاة الأسماء والصفات (الجهمية)، ونفاة النقيضين (القرامطة) للمعتزلة ومن هو أخف منهم من النفاة.
وهو لازم - في الواقع - لهم؛ لأن القول في الصفات كالقول في الأسماء.
والشيخُ بهذه المناظرة بين هؤلاء يُورد حجةَ كلِّ طائفة على ضدها، حتى تتهافت حجُجُهم، ولا يبقى إلا المذهب السالم من ذلك، مذهب أهل السنة والجماعة.
ونظير هذا ما قرره في غير ما موضع أن كلَّ دليل صحيح يُقيمه القدري، فإنه يُردُّ به على الجبري، وعكسه كلُّ دليلٍ صحيح يُقيمه الجبري فإنما يُردُّ به على القدري، لأنهما ضدان، والحق وسط بينهما.

في إثباتِ واجبِ الوجود[1] وعنايتِه وإبداعِه، وعلمِه الكُلِّي، ونحو ذلك. فالخطابُ الواردُ فيما نفيته أصرحُ من الخطاب الواردِ فيما أثبتَّه.

فإن قال: ما نفيتُه يستلزمُ تركيبَ واجبِ الوجود.

قيل له: وكذلك ما أثبتَّه، ولا فرق؛ فإن الوجودَ، والوجوبَ، والعنايةَ، والعقلَ، وأمثالَ ذلك معانٍ مُتميِّزةٌ في العقل كتميِّز ما أثبتته الصِّفاتيةُ.

وقيل له: فتأوَّل العباداتِ كما تأوَّلها القُرمطيُّ.

فإن قال: العباداتُ قد عُلم بالاضطرار أن الرسولَ أوجبها، أو ليس فيها ما ينافي العقلَ.

قيل له: مُنازعوك من النُفاة والمُثبتة يقولون لك ذلك، فالمعتزلةُ وغيرهُم يقولون: إن معادَ الأَبدانِ قد عُلِمَ بالاضطرار

---

(١) أنواع الوجود ثلاثة:
١ ـ واجب الوجود، وهو من لم يحتج إلى غيره، وهو الله في اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين.
٢ ـ جائز الوجود، أو ممكن، وهو المخلوق المحتاج إلى غيره.
٣ ـ ممتنع الوجود، وهو اجتماع النقيضين أو ارتفاعها أو اجتماع الضدين.
وقوله: «علمه الكلي»: لأن الفلاسفة تنكر علم الله بالجزئيات، فلا تثبت له سبحانه إلا علماً كلياً.
وانظر في إلزام الفلاسفة للمتأولين الحموية ١١ـ١٢.

أن الرسول قد أخبر به. والصِّفاتيةُ يقولون: إن إثبات الصفات مما عُلِمَ بالاضطرار أن الرسول ﷺ أخبر به.

ويقولون لك: ليس في العقل مُنافاة لما أثبته من هذه الجُزئيات، كما ليس في العقل منافاةٌ لمَا أثبته من العلميات.

والقرامطة ينازعونك فيما أثبتَّه، حتى في النفس، فيقولون: لا يُقال: هو لا موجود ولا معدوم، لأن في هذا تشبيهاً له بالموجودات والمعدومات[١].

فإن قلت: هذا خروجٌ عن النقيضين، وهذا خروجٌ عن العقل، وهو مُخالِفٌ لما عُلِمَ بالاضطرار من السمع.

قيل له: وهكذا حالُ جميعِ النُفاة فإنهم لابد أن يجمعوا بين النقيضين، أو يسلبوا النقيضين كالقُرمطيِّ.

فمن قال[٢]: لا هو مباينٌ ولا مُحادِيثٌ ولا داخلٌ ولا خارجٌ، كان بمنزلة من يقول: لا قائمٌ بنفسه ولا بغيره، ولا قديمٌ ولا مُحدث، ولا موجودٌ ولا معدومٌ.

ومن قال: إنه وجودٌ مُطلقٌ ليس له حقيقةٌ وراءَ الوجودِ

---

(١) وهو طرد مذهب القرامطة الباطنية «فلاسفتهم» في سلب النقيضين. ولكن هؤلاء لما فروا من مشابهة الموجودات، والمعدومات، وقعوا ـ بسلبهم النقيضين ـ في مشابهة الممتنعات، وهو أردأ من سابقيه بلا شك!

(٢) هو قول نفاة العلو والمعية من الأشاعرة والماتريدية وأشباههم.

المطلق. وقد تقرَّر في المنطق: أنَّ المُطلقَ بشرط إطلاقه لا يُوجَدُ في الخارجِ؛ بل في الذهن: كالجسم المُطلق والحيوان المُطلق، فإن جعل المطلق بشرطِ الإطلاق يثبتُ في الخارجِ لجمعٌ بين النقيضين، وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع[(١)]، وبيَّنا أنَّ هؤلاء أهلَ التأويلات المُبتدعةِ الذين ينفون الصفاتِ ليس لأحدٍ منهم قانونٌ مُستقِيمٌ في التأويل؛ بل يتناقضون.

فيُقال لهم: إذا تأوَّلتم هذا فتأوَّلوا هذا، أو لا تتأوَّلوا شيئاً.

فإن قالوا: ما دلَّ العقلُ على إثباته لم نتأوَّله كالإرادة، بخلافِ ما لم يدل على إثباتهِ كالغَضبِ[(٢)]. كان الجوابُ من وجوه:

١ ـ **أحدها**: أن يُقال: عدمُ الدليل ليس دليلاً على العدم، فهبْ أنكم لم تعلموا بالعقل ثبوتَ صفةٍ أُخرى، فمن أين لكم نفيها بلا دَليلٍ، والسمعُ قد دلَّ عليها؟!

٢ ـ **الثاني**: أن يُقال: فهذا عَدلٌ للرسولِ ﷺ عن الإخبارِ

---

(١) كما في الفتاوى ٥/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤. ودرء التعارض ٥/ ٩٠ ـ ٩٨، ١١١ ـ ١٤٤، و٦/ ٩٣ ـ ٩٧، و٩/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، ١٠/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧ و٢٩٥ ـ ٢٩٨.

(٢) وهو قول من سبق من الأشاعرة والماتريدية ونحوهم، ممن ينفون أكثر الصفات، ويثبتون بعضها.

بصفاتٍ مُرسلِهِ، فإنكم لم تثبتوا إلا ما علمتم بعقولكم وما لم تثبته عقولكم نفيتموه، فبقي كلامُ الرسولِ ﷺ عديمَ الفائِدة في باب أسماء الله وصفاته[(١)].

٣ ـ **الثالث**: أن يُبيَّن لهم أن العقلَ يدلُّ على ما نفيتموه نظيرَ دلالته على ما أثبتموه، وأن ما في الوجود من الإحسانِ يدلُّ على الرحمة، كما أن ما فيه من التَخصِّيصات يدلُّ على

---

(١) وذا من لوازم التأويل الخطيرة. انظر: الحموية الكبرى ٥، ١٠، ٢٠ ـ ٢١، والفتـــاوى ٥/١٦٦ ـ ١٦٨، ١٧٠ ـ ١٧٢، ٦/٥٦٧ ـ ٥٨٠ و١٣/ ١٧٥.
ومن أوضح هذه اللوازم ما في دليل السبر والتقسيم على فساد التأويل، وذلك أنه بسبر المسألة سبراً صحيحاً نجد أنها تقسم إلى قسمين صحيحين هما:
١ ـ أن يكون الله ورسوله ﷺ ثم صحابته غير عالمين بهذا التأويل. وعندئذ فكيف ندَّعي علم ما لم يعلمه الله ورسوله ومن بعده صحابته، أو نشرع ما لم يشرعه الله ورسوله ﷺ.
٢ ـ أن يكون الله ورسوله ﷺ، ومن بعده صحابته عالمين بذلك، ولكن تركوا إظهاره للناس وتعبدهم به، فلابد أن يسعنا ما وسعهم، ويكون التأويل بهذا مخالفاً لهدي الرسول وهدي أصحابه من عدم الدعوة له.
وانظر أضواء البيان للشنقيطي ٤/٣٧٨ ـ ٣٨٠ في تطبيقه على القول بخلق القرآن ولا أفسد من لوازم دعوى التأويل من دعوى أهله أن علم السلف أسلم وعلم الخلف أعلم وأحكم.

الإرادة، وما فيه من العقوبات للمكذبين يدلُّ على الغضب. كما قد بُسط في غير هذا الموضع[(١)].

فإن قال: إنما نُؤوِّل ما عُلم نفيه بدليلٍ قطعيٍّ من العقل أو النقل.

قيل له: ونحن نُسلِّم لك أن ما عُلم نفيه بصريحِ المعقول أو صحيحِ المنقول؛ فإنه يجب نفيه عن الله، لكن دعواكم أن هذا المنصوصَ يدلُّ على ما يُخالفُ صريحَ المعقولِ وصحيحَ المنقولِ، قولٌ غيرُ مقبول. . .[(٢)]

الجواب الخامس: أن يُقال: التأويلُ الذي هو صرف اللَّفظ عن الاحتمالِ الرَّاجحِ إلى الاحتمال المرجوح، للمُثبتِّةِ منه ثلاثةُ مسالك:

١ ـ **أحدها**: أن ينفوه مطلقاً، ويقولوا: لا حاجةَ إليه، وتمام ذلك بأن يثبتوا تَنَّزه القرآنِ والحديثِ عن الدلالة على المعاني الفاسدة.

٢ ـ **المسلك الثاني**: أن يقولوا بالتَّأويلِ الذي قام عليه دليلٌ

---

(١) راجع التدمرية ٣٤ ـ ٣٥.

(٢) وقد سبق التنبيه على سقط تتمة الجواب الثاني والثالث والرابع وهذا البحث هنا عن التأويل وحكمه، وقد سبقه أربعة أجوبة، إلا أن تكون تداخلت مع الأجوبة السابقة والله أعلم!

شرعيٌّ مثل أن يكون نَفْيُّ ذلك المعنى قد بيَّنه الشارعُ في موضع آخر؛ فيكون هو قد بيَّن كلامَه بكلامِه، فلا يكونُ كلامُ الله ورسوله ﷺ مُحتاجاً في البيان إلى ما يُحدثه المحدثون.

٣ ـ **المسلك الثالث**: أن يُسَّلموا أن كلَّ تأويلٍ قام عليه دليلٌ سمعيٌّ أو عقليٌّ فإنه يجب قبُوله، لكن يُطالبون منازعيهم بالدلائلِ القطعيةِ فيما إذا حاجَّهُ إلى التأويل.

ويثبتون أن ذلك لم يُخالفْ دليلاً قطعياً: لا عقلياً ولا سمعياً؛ بل يُبيِّن أن العقلَ الصريحَ يُقرِّر ما أثبته السمعُ، وأن العقلَ الصريحَ لا يُخالف النقلَ الصحيحَ أصلا، كما يُبيِّن أن ما دلَّ عليه القرآنُ من أن الله مباينٌ لمخلوقاته؛ [إذ هو بدوُّ العلم] قد[1] دلَّ عليه العقلُ، وأن العقل يُثبت مباينتَه للمخلوقاتِ، والسمعُ زاد على ذلك وأثبت الاستواءَ على العرش، وذلك لايُعلم بالعقل، فالسمعُ أثبت ما علم العقلُ وزاد عليه وفصَّله[2]، لأَن الرسلَ بُعثت بتكميلِ الفطرة وتقريرِها، لا بتحويلِ الفطرةِ وتغيْيرِها[3]. والله أعلم.

---

(١) كذا في الأصل، وجعلته بين معكوفين لأن الكلام مستقيم بدونه.

(٢) كذا، ولعلها (وفضَّله) حيث يحتملها الرسم، والمعنى.

(٣) وفي الفطرة انظر بحث الشيخ لها وفي معناها، مطولاً في درء التعارض ٨/ ٣٥٧ ـ ٥٠٢.

=

تمت بحمد الله وعونه وحُسن توفيقه، وصلواته على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه وسلم تسليماً، بتاريخ خامس شهر ربيع الأول من ست وخمسين وسبعمائة.

* * *

= ومصداق ما ذكره الشيخ قوله تعالى في سورة الروم: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

فهرس المصادر المُحال إليها فقط
وما لم يرد ذكره أغفلت الإشارة إليه اختصاراً

- الإبانة الكبرى، لابن بطة العكبري الحنبلي (٣٨٧هـ)، (كتاب الرد على الجهمية)، ت يوسف الوابل، دار الراية بالرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
وانظر المختار من الإبانة.
- إبطال التأويلات، للقاضي أبي يعلى (٤٥٨)هـ المطبوعة ت الحمود الجزء الأول، المخطوطة مصورة مكتبة صبحي السامرائي، والنسخة الهندية.
- الاستذكار، لابن عبدالبر القرطبي أبي عمر (٤٦٣هـ) ت قلعجي، بيروت.
- الأسماء والصفات، للبيهقي (٤٥٨) ت عبدالله الحاشدي مكتبة السوادي بجدة.
- أصول الدين، لعبدالقاهر البغدادي (٤٢٩هـ)، تصوير بيروت عن طبعة استنبول.
- أصول الشيعة، لناصر القفاري، ط٢، ١٤١٥هـ، مغفل بلد الطبع.
- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، تصوير بيروت عن الطبعة الأولى.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي (٦٠٦هـ) ت محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ.
- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم (٧٥١هـ)، ت محمد

عفيفي، المكتب الإسلامي، ط١ ١٤٠٧هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٧٢٨)هـ، ت ناصر العقل، مكتبة الرشد ط أولى.
- الأنساب، للسمعاني (٥٦٢هـ) ت عبدالرحمن المعلمي، تصوير لبنان لطبعة دائرة المعارف العثمانية الهندية.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للعلاء المرداوي (٨٨٥هـ)، ت التركي والحلو، طبعة الملك فهد هجر للطباعة ٤١٥هـ.
- الإيمان الكبير، لابن تيمية (٧٢٨هـ) له طبعتان.
١ - ضمن الفتاوى جـ٧.
٢ - نشر المكتب الإسلامي، ط٢، ٣٩٢ك.
- الإيمان، للقاضي أبي يعلى (٤٥٨)هـ، ت سعود الخلف، دار العاصمة بالرياض ط أولى.
- البداية والنهاية، لابن كثير (٧٧٤هـ) له طبعتان.
١ - مكتبة المعارف بمصر وما صور عنها.
٢ - دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ.
- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، للسكسكي (٦٨٣)هـ، ت بسام العمرش، مكتبة المنار بالأردن، ط١.
- تاريخ الإسلام، للذهبي، (٧٤٨هـ)، ت عمر تدمري، دار الكتاب العربي بلبنان ط أولى.
- تاريخ الجهمية والمعتزلة، للجمال القاسمي (١٣٣٣هـ) مؤسسة الرسالة بيروت، ٧٩٩.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري (٢٥٦هـ)، ت عبدالرحمن المعلمي، تصوير عن طبعة دائرة المعارف الهندية.
- التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني، ت كمال الحوت، عالم

الكتب بلبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
- التبصير في معالم الدين، لابن جرير الطبري (٣١٠) ت علي الشبل، دار العاصمة ١٤١٦هـ.
- تبيين كذب المفتري، لأبي القاسم بن عساكر (٥٧١هـ)، تصوير دار الكتاب العربي بلبنان، عن طبعة القدس بدمشق ١٣٧٧هـ.
- التدمرية، لابن تيمية (٧٢٨هـ) ت محمد السعوي، الطبعة الأولى.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر بن عبدالبر (٤٦٣هـ) ت مجموعة، نشر وزارة الأوقاف المغربية وما صور عنها.
- التنبيه والرد على أهل البدع، للملطي (٣٦٠هـ)، ت الكوثري، مكتبة المثنى ببغداد ومكتبة المعارف ببيروت ١٣٨٨هـ.
- جامع الرسائل والمسائل، لابن تيمية (٧٢٨هـ)، ت رشيد رضا، تصوير دار الكتب العلمية.
- الحموية الكبرى، لابن تيمية (٧٢٨هـ) له طبعتان:
١ - ضمن الفتاوى جـ٥.
٢ - نشر دار الكتب العلمية بيروت.
- الخطط «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقريزي (٨٤٥هـ)، تصوير دار صادر على طبعة بولاق.
- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٧٢٨هـ)، ت رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط أولى.
- الدعوات الكبير، للبيهقي (٤٥٨هـ)، ت بدر البدر، مركز المخطوطات والوثائق بالكويت.
- ذيل تاريخ الإسلام، للذهبي (٧٤٨هـ) مخطوط عن مكتبي لايدن بهولندا، وتشسربتي بأيرلندا، دبلن.
- شرح حديث النزول، لابن تيمية (٧٢٨هـ) له طبعتان:

١ ـ ضمن الفتاوى جـ٥.
٢ ـ ت محمد الخميس، دار العاصمة بالرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
ـ شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣٢١هـ)، ت شعيب الأرناؤوط، الرسالة ١٤١٥هـ.
ـ الشريعة، لأبي بكر الآجري (٣٦٠هـ)، ت حامد الفقي، مطبعة السنة بالقاهرة ١٣٦٩هـ.
ـ الشيعة لموسى جارالله، الوشيعة في نقد عقائد الشيعة.
ـ الشيعة والتشيع، لإحسان إلهي ظهير.
ـ الشيعة والسنة، لإحسان إلهي ظهير.
ـ الشيعة والقرآن، لإحسان إلهي ظهير، كلها طبع إدارة ترجمان السنة بلاهور.
ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، لابن تيمية (٧٢٨هـ)، ت محيى الدين عبدالحميد، تصوير لبنان، على طبعة مصر.
ـ الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبدالهادي (٧٤٤هـ)، ت عقيل اليماني مؤسسة الريان، بيروت ط١ ١٤١٢هـ.
ـ الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٧٢٨هـ)، تصوير دار المعرفة على مطبوعة كردستان.
ـ فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبدالبر، للمغراوي، مكتبة التحف النفائس بالرياض، ط١ ١٤١٦هـ.
ـ الفتوى الحموية = الحموية الكبرىٰ.
ـ الفرق بين الفرق، لعبدالقاهر البغدادي (٤٢٩هـ)، له طبعتان:
١ ـ ت محيى الدين عبدالحميد، دار المعرفة ببيروت.
٢ ـ دار الكتب العلمية، ببيروت ١٤٠٥هـ.
ـ فرق الشيعة، للنوبختي:

١ ـ دار الأضواء، ط١ ١٩٨٤م.
٢ ـ ونشر المكتبة المرتضوية بالنجف، طبع المطبعة الحيدرية بها ١٣٥٥هـ.
ـ الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة، لعثمان العراقي، ت بشار قوتتلواي أنقره، ١٩٦١م.
ـ الفرقان بين الحق والباطل، لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى جـ١٣.
ـ الفروع، لابن مفلح (٧٦٢هـ)، تصوير عالم الكتب بلبنان عن طبعة مصر.
ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري (٤٥٦هـ)، له طبعتان:
١ ـ بهامش الملل والنحل، نشر مكتبة السلام بالقاهرة، تصوير.
٢ ـ ت محمد نصر وعبدالرحمن عميرة، دار الجيل، ١٩٨٥م.
ـ القاعدة المراكشية، لابن تيمية (٧٢٨هـ)، ضمن الفتاوى جـ٥، ومخطوطتين في المكتبة السعودية بدار الإفتاء وتستشربتي بجامعة الإمام.
ـ لسان الميزان، للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)، تصوير عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند.
ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) جمع الشيخ ابن قاسم وابنه محمود مصور على نفقة الملك فهد.
ـ المختار من الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة، ت الوليد بن محمد نبيه، ط١، مكتبة الراية الرياض عام ١٤١٨هـ.
ـ مذاهب الإسلاميين، لعبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين بلبنان، ط٣، ١٩٧١م.
ـ المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبدالجبار المعتزلي

(٤١٥هـ)، ت مجموعة نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة بالقاهرة.

- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (٣٣٠هـ)، ت محيى الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٨٩هـ.
- الملل والنحل، للشهرستاني (٥٤٨هـ)، ت الوكيل، تصوير دار الفكر بلبنان.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٧٢٨هـ)، ت رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط أولى وما صور عنها.
- المنية والأمل، لابن المرتضىٰ (٨٤٠هـ)، دار الفكر بلبنان ١٩٧٩م.
- الموطأ، للإمام مالك (١٧٩هـ) وهي روايتان:
١ ـ رواية يحيى الليثي، طبعة عيسى البابي الحلبي، ت فؤاد عبدالباقي، وما صور عنها.
٢ ـ رواية محمد بن الحسن، ت عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية.
- الميزان في نقد الرجال، للذهبي (٧٤٨هـ) ت علي البيجاوي، وعيسى البابي ١٣٨٢هـ، وما صور عنها.

فهرس المحتوىٰ

تمت بحمد الله وشكره وتوفيقه